مـــركـــز قـــطـر لـلـــمـال
QATAR FINANCIAL CENTRE

أغسطس 2020

مركز قطر للمال PMI™

الاقتصاد القطري ينتعش في يوليو بعد تخفيف إجراءات الإغلاق

النتائج الأساسية

مؤشر مديري المشتريات يسجّلُ ارتفاعًا قياسيًا منذ بدء الدراسة بواقع 59.8 نقطة

ارتفاعات قياسية في كل من مؤشري الإنتاج والطلبات الجديدة

استعادة الثقة في توقّعات الإنتاج

أظهرت أحدث بيانات دراسة مؤشر مديري المشتريات لقطر بأنَّ الأعمال التجارية لشركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة انتعشت في بداية النصف الثاني من العام 2020 نظرًا لتخفيف إجراءات الإغلاق المتّخذة لاحتواء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) عالميًا. وتحسّن النشاط التجاري الكلي بأعلى معدّل شهري له منذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2017. وشَهِدَت مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة وعروض الشراء نموًا غير مسبوق في يوليو وارتفعت الأعمال المتراكمة غير المنجزة للمرة الأولى منذ مارس 2019.

يتمّ تجميع مؤشرات مديري المشتريات لقطر من الردود على الدراسة من لجنة تضمّ حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. وتغطي هذه اللجنة عدة مجالات تشمل الصناعات التحويلية والإنشاءات والبيع بالتجزئة والجملة إلى جانب الخدمات، كما أنّها تعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة وذلك وفقًا لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية.

لقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات من 42.1 نقطة في يونيو إلى 59.8 نقطة في يوليو، متجاوزًا بذلك القراءة القياسية المُسجَّلة في أكتوبر 2017 والتي بلغت 56.3. ومثّلت الزيادة الشهرية المسجّلة في المؤشر الرئيسي بواقع 17.7 نقطة أكبر زيادة شهرية مسجّلة منذ بدء الدراسة قبل أكثر من ثلاث سنوات.

وتحسّنت ظروف القيام بالأعمال التجارية في قطر بشكل عام. وسَجَّلَ قطاعا البيع بالجملة والبيع بالتجزئة أعلى معدلات نمو، تبعهما قطاعا الإنشاءات والصناعات التحويلية على التوالي. وفي الوقت نفسه، تحسّن النشاط التجاري لقطاع الخدمات بثاني أعلى معدّل له في تاريخ الدراسة بعد المعدّل المسجَّل في أكتوبر 2017.

وسَجَّلَ أكبر مكوّن في مؤشر مديري المشتريات الرئيسي، الطلبات الجديدة (ونسبته 30%)، تحسّنًا سريعًا في يوليو، حيث سَجَّلَ ارتفاعًا حادًا وصل إلى 41.7 نقطة، حيث قَفَزَ من 29.4 نقطة في يونيو إلى 71.1 نقطة في يوليو، ليمثّل أعلى مستوى منذ تاريخ بدء الدراسة إلى حدّ كبير. وأشار ذلك التحسّن إلى استعادة الطلب المتأخر في اقتصاد القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة بسبب البدء بتخفيف إجراءات الإغلاق. وارتفع مؤشر الإنتاج (الذي يمثّل 25% من المؤشر الرئيسي) لاحقًا بأسرع وتيرة له منذ بدء الدراسة.

وكانت قراءة مكوّن التوظيف متماشية إلى حدّ كبير مع متوسط الدراسة على المدى الطويل في يوليو، مشيرةً إلى انخفاض طفيف يعبّر عن حذر الشركات عند التعاقد مع موظفين جدد. وانخفضت معدلات التعاقد مع موظفين جدد نتيجة استمرار فرض القيود على القادمين الجدد من الخارج، حيث تمّ السماح للمقيمين الحاليين فقط بالدخول إلى قطر اعتبارًا من 1 أغسطس 2020. ونتيجة لذلك، سجلّت قطر زيادة في الأعمال المتراكمة غير المنجزة للمرة الثانية فقط في عامين.

أما فيما يتعلق بالتوقّعات المستقبلية، فقد ارتفعت توقّعات النشاط للعام المقبل إلى أعلى مستوى لها في ستة أشهر في يوليو. وبقيت قراءة المؤشر أدنى من مستوى الاتجاه على المدى الطويل، لتعكس بذلك حالة عدم اليقين لدى الشركات بشأن تأثير الجائحة على الاقتصادات الإقليمية والعالمية وقاعدة عملائها العالميين على المدى البعيد.

وأدّت الزيادة الحادّة في النشاط التجاري إلى ضغط على الأسعار. وأشارت بيانات شهر يوليو إلى أعلى زيادة في معدّل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج منذ بدء الدراسة قبل أكثر من ثلاث سنوات، الناتجة بشكل رئيسي عن ارتفاع أسعار المواد الخام والمدخلات المادية الأخرى. وشَهِدَتْ تكاليف الموظفين ارتفاعًا طفيفًا، ورفعت الشركات أسعار السلع والخدمات للمرة الأولى منذ أربعة أشهر.

وفي إطار المقارنات مع الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، يمكن تجميع قراءات مؤشر مديري المشتريات الشهرية على أساس متوسط ربع سنوي. حيث ارتبط مؤشر مديري المشتريات الربع سنوي لـ 0.88 نقطة بالتغيير السنوي في النسبة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية منذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2017. وتشير بيانات مؤشر مديري المشتريات للربع الثاني من العام 2020 إلى انخفاض على أساس سنوي بنسبة 5%. ويتماشى الارتفاع القياسي الذي شَهِدَه مؤشر مديري المشتريات في يوليو مع معدّل النمو المُحقق على أساس سنوي والبالغ 6.4%، والذي يمثّل الانتعاش السريع للاقتصاد بعد تخفيف إجراءات الإغلاق المتّخذة لمنع تفشي جائحة فيروس كورونا المستجدّ.

مركز قطر للمال PMI

يوليو
59.8
يونيو: 42.1

آخر ستة أشهر

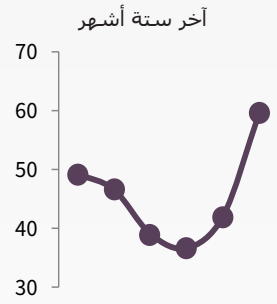

الناتج المحلي الإجمالي القطري
% سنويًا

مركز قطر للمال PMI
معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

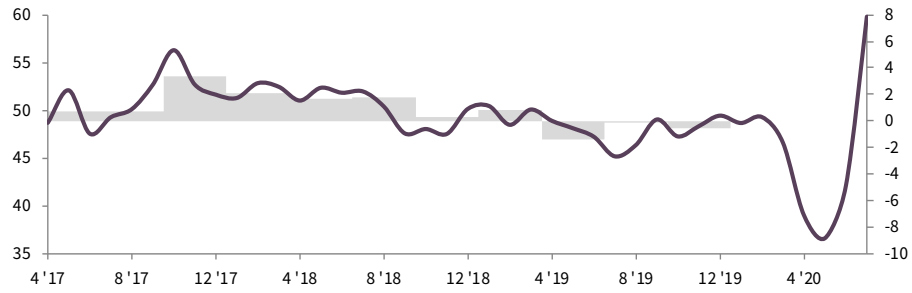

المصادر: مركز قطر للمال، IHS Markit | جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر

© IHS Markit 2020

PMI™ By IHS Markit

مؤشر الإنتاج

نمو سريع للنشاط التجاري للقطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة

شَهِدَ النشاط التجاري للقطاع الخاص غير المرتبط بالطَاقة أسرع معدّل نمو له في تاريخ الدراسة في يوليو بسبب البدء في تخفيف إجراءات الإغلاق. وسَجَّلَ مؤشر الإنتاج المعدَّل موسميًا ارتفاعًا قياسيًا وصل إلى 27.8 نقطة، وتُعدّ قراءة شهر يوليو الأعلى منذ بدء الدراسة في أبريل 2017.

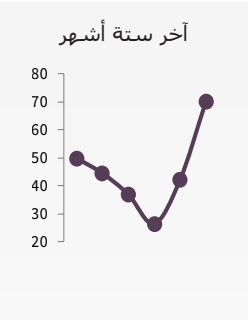

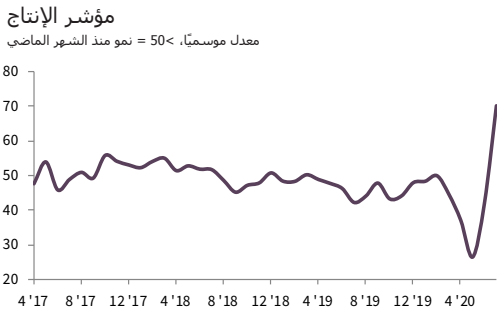

مؤشر الطلبات الجديدة

أسرع توسّع في الطلبات الجديدة في تاريخ الدراسة

انتعش طلب القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في يوليو. ونتيجة لذلك، سَجَّلَ مؤشر الطلبات الجديدة ارتفاعًا غير مسبوق بواقع 41.7 نقطة عن المعدّل المسجّل في يونيو ومَثَّلَ أعلى معدّل سَبَقَ تسجيله.

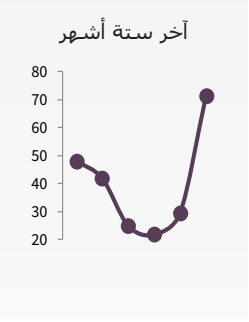

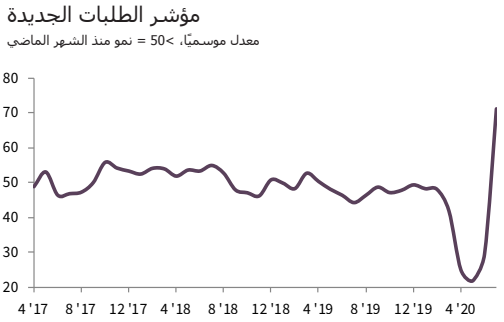

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة يرتفع للمرة الأولى منذ مارس 2019

أدَّى الارتفاع السريع في الأعمال الجديدة لدى اقتصاد القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة إلى توليد الضغط على القدرة الإنتاجية. وارتفع مستوى تراكم الأعمال غير المنجزة للمرة الأولى منذ مارس 2019 بأسرع معدّل له منذ شهر يوليو 2018.

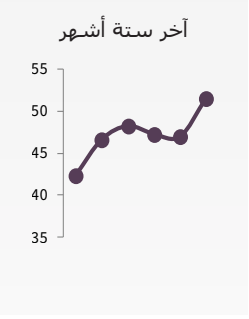

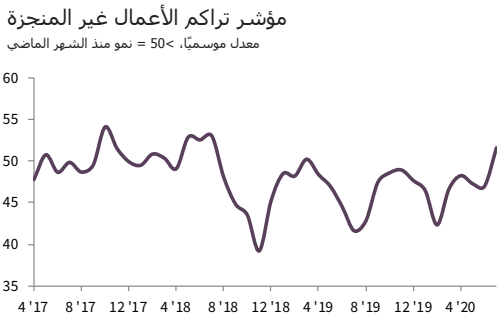

مؤشر التوظيف

تخفيض طفيف في أعداد الموظفين

خفَّضَتْ شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة أعداد موظفيها للشهر الرابع على التوالي في يوليو. مع ذلك، تراجع معدّل تخفيض الموظفين بوتيرة طفيفة. وسَجَّلَ مؤشر التوظيف قراءةً أدنى من المتوسط التاريخي البالغ 49.6 نقطة.

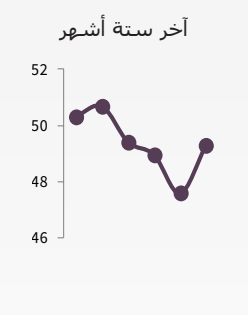

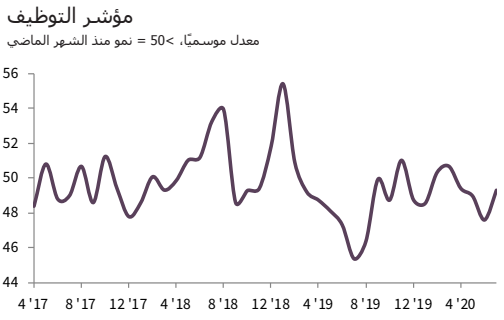

© IHS Markit 2020

مؤشر عروض الشراء

نمو مؤشر عروض الشراء بأسرع معدل له على الإطلاق

سَجَّلَ مؤشر عروض الشراء المُعدَّل موسميًا ارتفاعًا قياسيًا بواقع 41.7 نقطة وهو أعلى معدَّل سَبَقَ تسجيله، مشيرًا إلى زيادة سريعة في النشاط الشرائي لشركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة. ونَسَبَت الشركات زيادة شراء مستلزمات الإنتاج إلى تعافي الطلب بعد تخفيف القيود المفروضة على الأعمال التجارية.

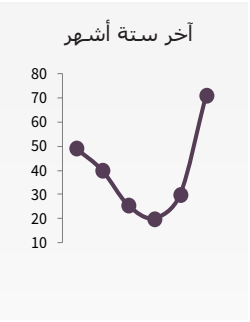

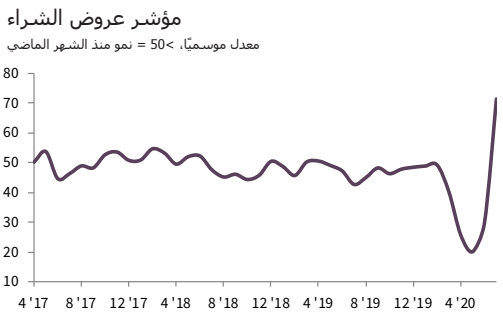

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

انخفاض قياسي في متوسط مواعيد تسليم الموردين

شَهِدَ مؤشر مواعيد تسليم الموردين ارتفاعًا حادًا في يوليو إلى أعلى من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة وبارتفاع قياسي قياسيًا. وأشارت القراءة الأخيرة إلى أكبر انخفاض في متوسط مواعيد التسليم منذ بدء الدراسة في أبريل 2017.

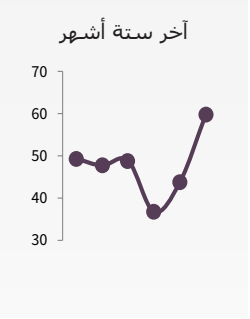

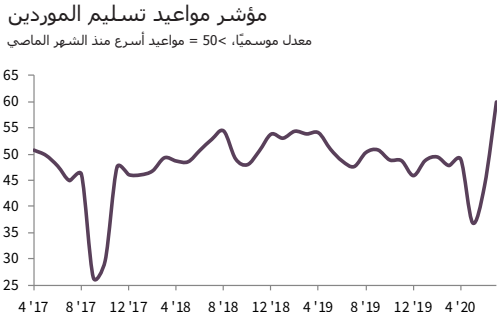

مؤشر المخزون من المشتريات

ارتفاع مخزون مستلزمات الإنتاج للمرة الأولى منذ أربعة أشهر

يوليو الارتفاع السريع في مؤشر عروض الشراء في يوليو إلى ارتفاع متوسط المعدّل المُسجَّل في المخزونات في شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة، بعد ثلاثة أشهر من نقص المخزون. ونسبت الشركات ارتفاع مستوى المخزون إلى نمو حجم الأعمال ومخاوف إزاء توقّف سلاسل التوريد في المستقبل.

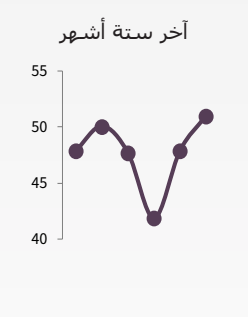

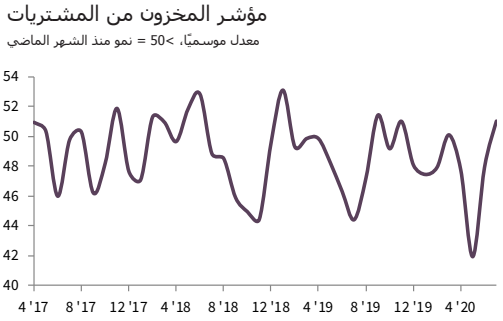

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

ارتفاع قياسي في مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

شَهِدَ مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج المُعدَّل موسميًا ارتفاعًا قياسيًا في يوليو بعد أن سَجَّلَ انخفاضًا قياسيًا في يونيو، مشيرًا إلى أعلى ارتفاع شهده معدّل التضخم في متوسط التكاليف في شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر منذ بدء الدراسة في أبريل 2017.

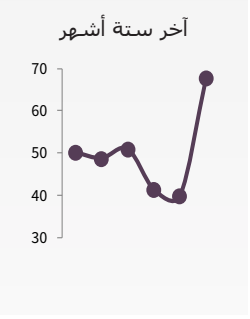

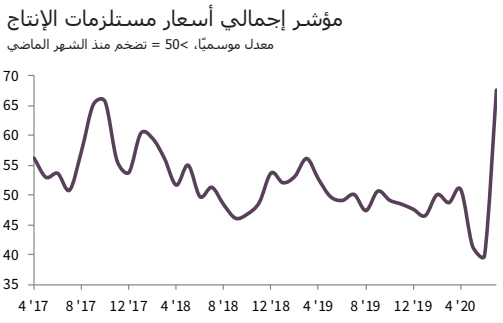

© IHS Markit 2020

مؤشر أسعار الشراء

مؤشر أسعار الشراء يسجّل أعلى زيادة منذ فبراير 2018

سَجَّلَ مؤشر أسعار الشراء المُعدَّل موسميًا ارتفاعًا إضافيًا عن المستوى القياسي المُسجَّل في مايو، مشيرًا إلى أعلى ارتفاع في متوسط أسعار شراء المنتجات منذ فبراير 2018. وقبل شهر يوليو، استمرَّت أسعار الشراء بالانخفاض منذ ديسمبر 2019.

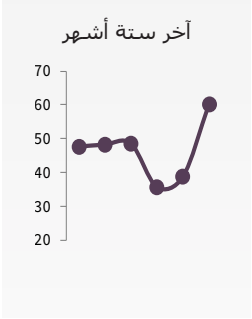

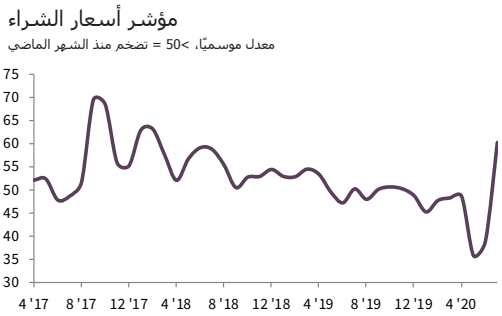

مؤشر تكاليف الموظفين

ارتفاع طفيف في الأجور والرواتب

رفعت شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر متوسط الأجور والرواتب في يوليو، ويمثّل ذلك ثاني زيادة مُسجَّلة في العام 2020 حتى الآن. مع ذلك، كان معدّل تضخم الأجور طفيفًا.

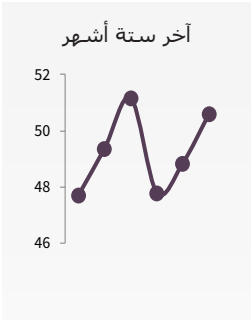

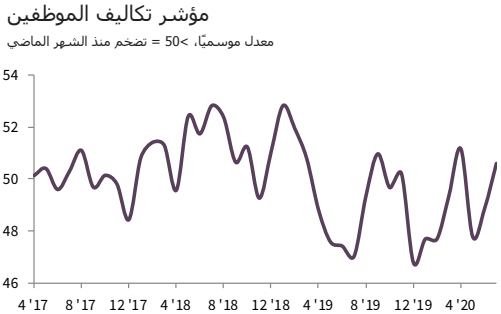

مؤشر أسعار الإنتاج

زيادة الأسعار للمرة الأولى منذ شهر مارس

قامت الشركات بزيادة أسعار السلع والخدمات للمرة الأولى خلال أربعة أشهر في يوليو. وكان معدّل التضخم رابع أعلى معدّل في تاريخ الدراسة، غير أنَّه بَقِيَ معتدلاً بشكل عام.

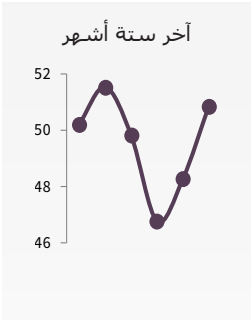

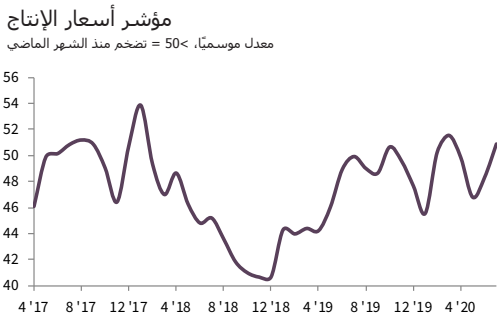

مؤشر النشاط المستقبلي

توقّعات النشاط التجاري تظلّ الأعلى في ستة أشهر

لا تزال توقّعات النشاط التجاري للعام المقبل إيجابية في شهر يوليو. وارتفع مؤشر النشاط المستقبلي للمرة الثانية في ثلاثة أشهر وأشار إلى ارتفاع مستوى الثقة منذ شهر يناير. وتوقّعت أكثر من 25% من الشركات ارتفاع النشاط التجاري بحلول يوليو 2021، فيما توقّعت الـ 75% المتبقية استقرار حجم الأعمال.

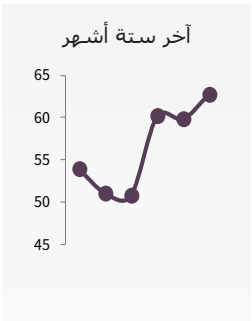

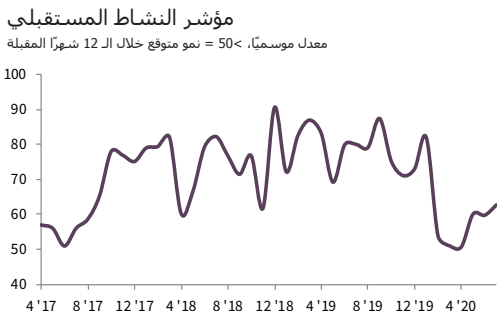

© IHS Markit 2020

الاتصال

مركز قطر للمال

القسم الاستشاري الاقتصادي
+974 4496 7777
qatarpmi@qfc.qa

IHS Markit

تريفور بالشين
مدير الدراسات الاقتصادية
+44 1491 461 065
trevor.balchin@ihsmarkit.com

كاثرين سميث
العلاقات العامة
+1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ التابع لمركز قطر المال من قِبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يوليو 2020 في الفترة من 13-28 يوليو 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع https://ihsmarkit.com/products/pmi.html.

نبذة عن مركز قطر للمال

تأسس مركز قطر للمال لينشط داخل الدولة ويقع في مدينة الدوحة حيث يوفر منصة أعمال متميزة للشركات الراغبة في التأسيس ومزاولة أنشطتها في قطر أو المنطقة بوجه عام. كما يتمتع مركز قطر للمال بإطار قانوني وتنظيمي خاص ونظام ضريبي وبيئة أعمال راسخة تجيز الملكية الأجنبية بنسبة تصل إلى 100% وترحيل الأرباح بنسبة 100% وضريبة على الشركات بمعدل تنافسي بنسبة 10% على الأرباح من مصادر محلية.

ويرحب مركز قطر للمال بجميع الشركات المالية وغير المالية سواء كانت قطرية أو دولية. للمزيد من المعلومات عن الأنشطة المسموح بها ومزايا مزاولة الأعمال تحت مظلة مركز قطر للمال، يرجى زيارة qfc.qa

@QFCAuthority | #QFCMeansBusiness

نبذة عن مجموعة IHS Markit

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في مجال المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والأمور الحكومية، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة يعتمد عليها. وتمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف من العملاء في قطاع الشركات والقطاع الحكومي، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إخلاء المسئولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI™ الخاص بمركز قطر للمال لمجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ وPMI™ إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها. ومركز قطر للمال باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.